شنـاشيـل

قوانين ... أصحابها ضحاياها اللاحقون

■ عدنان حسين

في ما يُشبه الهجوم المُنظّم والمُخطّط له، تقدّمت حكومة السيد نوري المالكي إلى مجلس النواب بمجموعة من مشاريع القوانين التي تمضي في اتجاه واحد هو التقليص من هامش الحريات والحقوق التي اكتسبها الشعب العراقي عقب انهيار نظام صدام، وإضفاء الشرعية على ممارسة الفساد الإداري.

بعد مشروع القانون السيئ الذي وُضع له عنوان مُخاتل هو "حماية الصحفيين"، تسلّم البرلمان من الحكومة مشروع قانون أكثر سوءاً أُدرج هو الآخر تحت عنوان كاذب هو "حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي"، إذ يضيّق كثيراً على هذه الحرية ما يُعدّ انقلاباً على أحكام الدستور الذي أباح حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي. وكان الأولى أن يُدرج مشروعا القانونين في مشروع واحد تحت اسم "حرية الحكومة في تكبيل الصحافة والحدّ من التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي".

وبعد هذين المشروعين جاء دور مشروع قانون العفو عن مزوري الوثائق والشهادات الدراسية الذي لم يتحمّل البرلمان حتى عار القراءة الأولى له.

هذا الهجوم المنظّم والمُخطّط له يتقدم صفوفه، كما ما يبدو واضحاً للعيان، المتحكمون بالحكومة، وبالذات ائتلاف دولة القانون وعلى رأسه حزب الدعوة الإسلامية، فنشطاء هذا الائتلاف، وبالذات الدعويون، هم الأكثر حماسة لتمرير القوانين المقترحة في البرلمان.

أسوأ شيء أن يُفكر الدولتيون، وبالذات الدعويون، بالطريقة التي كان يفكر بها صدام حسين، فيتصورون أنهم بهذه القوانين يضمنون لحكومتهم الهيمنة على الدولة وتأطير المجتمع ولأنفسهم الاستمرار في السلطة، هذا تفكير أخرق وعبثي، فأحكام الدستور النافذ، على نواقصه وهناته الكثيرة، تمنع احتكار السلطة لجهة معينة لعشرين أو ثلاثين سنة، كما حصل مع نظام البعث وسائر الأنظمة في المنطقة، وأجواء الربيع السياسي السائدة حالياً في الإقليم غير مواتية لاحتكار السلطة أو توريثها، والأهم من هذا كله إن الشعب العراقي لن يقبل بالاحتكار، والقريب من نبض هذا الشعب يدرك أن المزاج العام مناهض تماماً حتى لنظام المحاصصة والتوافقات الذي تتحايل به القوى المتحكمة بالعملية السياسية على الدستور وأحكامه لتأمين تقاسم مصادر السلطة والنفوذ والمال في ما بينها.

هذا الهجوم على الحريات والحقوق العامة والدفاع عن الفاسدين والمفسدين بموجب قوانين يُراد للبرلمان أن يُشرّعها ربما تجنيان بعض المكاسب للواقفين وراءهما، لكنها لن تكون أبدية أو حتى طويلة الأمد، ولن تُحقّق لأصحابها أحلام العصافير التي تراودهم، فستأتي أيام يُصبح فيها هؤلاء أنفسهم –الدولتيون وبالذات الدعويون– ضحايا لهذه القوانين عندما يدور الفلك وينتقل كرسي رئاسة الحكومة والمناصب العليا الأخرى إلى غيرهم، وساعتها لن يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً إلا أن يعضعضوا أصابعهم ندماً... ولات ساعة مندم.

خلال لقائه السفير الأميركي:

طالباني: الولايات المتحدة حليف استراتيجي للعراق ونحتاج لشراكته

□ بغداد / المدى

زار رئيس الجمهورية جلال طالباني أمس الجمعة سفير الولايات المتحدة الاميركية في بغداد جيمس جيفري.

واستقبل الرئيس بحفاوة كبيرة من قبل السفير جيفري و كبار مسؤولي السفارة، حيث تم بحث الأوضاع العراقية والمنطقة في ضوء المستجدات والتطورات الحالية.

وسلط الرئيس طالباني الضوء على أهم التطورات في الحياة السياسة العراقية والجهود الرامية لإنجاح الاجتماع القادم لقادة الكتل السياسية من أجل الاتفاق و حسم القضايا العالقة كافة. وفيما يخص العلاقات بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية تعزيز العلاقات نحو الأفضل في جميع المجالات خدمة لتطلعات الشعبين الصديقين، موضحا أن العراق ينظر إلى الولايات المتحدة شريكا و حليفا استراتيجيا وتحتاج هذه الشراكة إلى توسيع التعاون والتنسيق وبما يخدم المصالح العليا للبلدين.

من جانبه، أكد سفير الولايات المتحدة الاميركية ضرورة تقوية العلاقات العراقية الاميركية واتخاذ خطوات اكبر لتشمل هذه العلاقات الميادين المختلفة، مشيرا إلى أن القوات الاميركية في نهاية المطاف تغادر العراق لكن العلاقات و الصداقة الإستراتيجية بين الجانبين تبقى و تستمر، و جدد رغبة بلاده في تعميق هذه العلاقات في الأطر التي تصب في مصلحة الشعبين والحكومتين.

وأثنى السفير الاميركي على الدور المحوري للرئيس طالباني و جهوده الحثيثة في جمع القادة السياسيين العراقيين و بناء جسور الثقة بينهم ولم شملهم، و خلق جو أكثر تفاهما وأكثر تقاربا، متمنيا مواصلة هذه الجهود من اجل الانتقال إلى مرحلة جديدة من التقدم والبناء والازدهار للعراق.

مصادر: التفاف سياسي وشيك على قانون إسقاط الجنسية الأجنبية

□ بغداد / المدى

كشف مصدر في مجلس النواب العراقي عن وجود مخاوف من تطبيق قانون إسقاط الجنسية عن المسؤولين العراقيين في حال إقراره.

وقال المصدر لـ(المدى) إن كثيراً من النواب يرون أن هذا القانون حتى لو اقر في مجلس النواب فانه لن يغير شيئا لوجود كتل سياسية متنفذة ستقوم بتمييع هذا القانون، معتبرا أن هذا القانون لإظهار أن السلطات التشريعية والتنفيذية تلبي مطالب الجماهير التي تستاء من وجود ما نسبته ٨٠ في المئة من المسؤولين هم من جنسيات مختلفة.

وأكد المصدر أن مثل هذا القانون في حال تطبيقه فعليا فان الكثير من المسؤولين الذين تثبت عليهم ملفات فساد سوف لن يحتموا بجنسيات البلدان التي يحملونها، وسيكونون عرضة للحبس أو المطاردة القانونية بحقهم وهو ما سبب إحراجا لكتلهم السياسية التي ينتمون إليها.

من جهته أكد النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي أن أعضاء في مجلس النواب السابق والحالي اعترضوا على تشريع مثل هكذا قانون معتبراً إياهم لا يحملون أي انتماء وطني لتمسكهم بالجنسية الأجنبية.

وقال الحسناوي في تصريحات صحفية سابقة، "إن القانون طالب بتشريعه بعض أعضاء البرلمان السابق، اصطدم باعتراض أغلبية الذين يحملون الجنسية المزدوجة، لذلك لم يشرع القانون".مضيفا "إننا في هذه الدورة مصرون على إسقاط الجنسية الثانية والإبقاء فقط على الجنسية العراقية التي تمثل الانتماء الحقيقي للعراق وشعبه، أما من يحمل الجنسيتين، فعليه أن يراجع نفسه".

مؤكدا "وجود شخصيات سياسية تتبوأ مناصب مهمة وتتسلم رواتب وإعانات من الدول التي كانت تقيم فيها، وفي الوقت نفسه يتقاضون رواتب من البرلمان العراقي، وهذا هو الفساد بعينه".

في غضون ذلك أكد عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب أرشد الصالحي أن اللجان البرلمانية تعكف على دراسة مشروع قانون يلزم المسؤولين الحكوميين بالتخلي عن جنسياتهم الأجنبية. وأوضح الصالحي أن اللجان لا تزال تتدارس هذا المقترح بانتظار إجراء لقاء مع مدير عام الجنسية والجوازات العراقية لوضع الصيغة النهائية للمقترح.

وتنص الفقرة الرابعة من المادة ١٨ من الدستور على انه: "يجوز تعدد الجنسيات للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو امنياً رفيعاً، التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون".

في هذه الأثناء، كشفت مصادر مطلعة عن أن ٤١ سفيرا يمثلون العراق في دول العالم يحملون جنسية الدول التي يعملون فيها، فضلا عن جوازاتها، كونهم مواطنين فيها وليسوا مقيمين كما جرى العرف الدبلوماسي بذلك.

وقالت المصادر، التي فضلت عدم الإشارة إليها أن ١٣ وكيلا في الوزارات يحملون أيضا جنسيات وجوازات أوربية وهم مواطنون أوربيون وأسرهم لازالت تعيش في تلك الدول وبعض آبائهم لم ير العراق منذ مدة طويلة.

الخبير القانوني معين الملاك قال في اتصال مع (المدى) إن من يتصدون للمواقع السيادية مثل الوزراء ومن هم بدرجة وزير فما فوق والسفراء، فلا يوجد قانون لأي دولة يسمح بتولي هذه المناصب، ما لم يتم تنازل المتجنس عن الجنسية المكتسبة أو تنازله عن قبول المنصب من أجل الاحتفاظ بالجنسية الأخرى، مشيرا في قوله إلى عدد من الدول مثل فرنسا، وأغلب دول العالم، إن لم تكن جميع دول العالم ماعدا العراق، ويضيف الملاك وهو خبير في القانون الدولي أن الدول والشعوب التي تريد الحفاظ على أمنها الوطني وتأمين حقوقها الدستورية ترفض أن يتبوأ أي مواطن أكتسب جنسية بلد أخر أو أي أجنبي اكتسب جنسية بلدهم مناصب رئاسية أو سيادية.

١٠٠ منصب لإنهاء الإحساس بالتهميش

التوازن يشعل حرب التصريحات بين الفرقاء.. والعراقية: إفراغ طائفي في وزارات الدولة

□ كتب: إياس حسام الساموك

تتبادل الاتهامات حين يصل الفرقاء إلى مناقشة واحدة من أهم اتفاقيات أربيل التي تمخضت عنها الحكومة؛ "التوازن داخل مؤسسات الدولة"، فالعراقية تؤكد أن البلاد تتجه نحو الحزب الحاكم، وان الحكومة تفرغ جميع المناصب العليا من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى حزب الدعوة طائفيا أو فكريا، بالمقابل فأن دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي يرى أن ما تذهب إليه كتلة علاوي يؤدي إلى حرب طائفية دامية داخل الوزارات حين يتم استبدال الموظف من طائفة بآخر ينتمي إلى الطائفة الثانية، ويطلب منها الانتظار حتى يتم إحداث التوازن وبصورة سلسة لا تحدث أزمات إدارية. وبالرجوع إلى العراقية والتي يبدو أن انعدام ثقتها بدولة القانون جعلتها تنتظر حلولا سريعة وملموسة، وتعتبر أن الطرف الآخر يتجه نحو المماطلة والتسويف وفتح ملفات أخرى تبعد الفرقاء عن النظر في هذه القضية الأساسية.

التحالف الكردستاني، وسيط الجبهتين، غير أن الحقيقة تقول عكس ذلك حيث يشعر هو الآخر بالتهميش في بعض المناصب المحلية خصوصا في نينوى، يشدد على ضرورة أن يأخذ التوازن فترته الكافية والتي قد تستمر وقت طويلا.

ضرب للاتفاقيات بعرض الحائط

وطالبت القائمة العراقية منذ عقد اتفاقيات أربيل بتشكيل لجنة تبحث قضية التوازن في مؤسسات الدولة، ولكن بحسب نواب لهم "تم ضرب الاتفاقيات بعرض الحائط من قبل دولة القانون".

وبعد مرور قرابة السنة على الاتفاق المذكور، قرر الفرقاء تشكيل لجنة مصغرة مؤلفة من وزير ونائب عن كل كتلة لمتابعة التوازن، إلا أن هذا الأمر، وبحسب تأكيدات النائبة وحدة الجميلي لم يحدث حتى اللحظة، والتي تشكك في تصريح لـ"المدى" بإمكانية إحداث توازن فعلي في مؤسسات الدولة، وتقول "ليس باستطاعة الوفد المفاوض للعراقية ودولة القانون إحداث التوازن(...) الأمر مرتبط بأجندات إقليمية تدعم توجهات أحزاب معينة في العراق عملت على إخراج المكون السني من اغلب مفاصل الدولة العراقية وتقود البلاد نحو مفهوم الحزب الأوحد".

وكما هو معلوم فأن الإحساس بالتهميش يولد ضعف المواطنة، وهذا ما تشعر به القائمة العراقية، وتؤكد أن جمهورها "الذي وبحسب الجميلي ٨٠ بالمئة منه يمثلون المكون السني"، محبط ويفكر جديا في إيجاد إقليم لهم.

لكن بالمقابل، قد يبرر هذا الأمر على انه نقطة ضعف لدى العراقية في عدم قدرتها لتلبية ما تطمح له ومن ثم جعلها تهدد بهذا الأمر كآخر الحلول.

الوسيط.. طرفٌ في القضية!!

التوازن موجود على مستوى الحكومة، أمر تؤكده الجميلي، إلا أنها تبحث عنه في دوائر الدولة، وتقول إفراغ السنة من المناصب الرفيعة كان لأمرين، الأول: تهديدات القاعدة خلال السنوات التي شهدت احتقاناً طائفياً في البلاد إلى الموظفين السنة بعدم الاستمرار في الدوام الرسمي، الأمر الذي حذا بالحكومة والحزب الحاكم "الدعوة" إلى استبدالهم جميعا بالمكون الآخر، مطالبة بإرجاعهم إلى مناصبهم بعد الاستقرار الأمني الحاصل حاليا.

أما السبب الأخر فتكشف الجميلي عن "حالات تهديد يتلقاها بعض المدراء العامين في وزارات الدولة التابعة لبعض الأحزاب، إما بترك الوظيفية أو نقلهم إلى مكان آخر".

وتعول العراقية، على ائتلاف الكتل الكردستانية باعتباره الطرف الوسيط بينها ودولة القانون، غير أن الأمر يزداد تعقيدا حين يعرف الجميع أن الكردستاني هو الآخر يشعر بالتهميش ويبحث عن حلول له، فهو يشعر بالغبن في الإدارة المحلية في نينوى بعد تأكيدات القيادي فرياد راوندزي على سيطرة مكون معين على الحكومة المحلية في هذه المحافظة.

ويستبعد روندزي في حديث لـ"المدى" إحداث التوازن في وقت قريب، ويقول "إن مطالب العراقية ذاتها يتبناها الكرد باعتبارها منصوصا عليها في الدستور"، مستدركا "يجب ألا ننظر إلى التوازن في حكومة بغداد فحسب دون الأخذ بما يحصل في المحافظات لاسيما نينوى وكركوك".

وتابع "نحتاج إلى وقت طويل لتسيير الأمور بالاتجاه الصحيح فلا يمكن حل هذه المعضلة بين ليلة وضحاها".

مخاوف من فك الشراكة

عدم التوازن ليس طائفيا أو عرقيا كما يقول بعض القيادات في العراقية، بل هو داخل التحالف الوطني، إذ يؤكد قيادي صدري فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لـ"المدى" أن حزب المالكي همّش وبشكل كبير باقي مكونات الوطني، وان المجلس الإسلامي الأعلى والصدريين منزعجون من هيمنة "الدعوة" على قادة الجيش والشرطة، إلا أن السنيد يؤكد "ليس لدينا رتب عسكرية، فجميع القيادات العسكرية الرفيعة هي امتداد للجيش السابق"، هذا الأمر ترد عليه الجميلي "القادة من مكون واحد، والحكومة ممثلة بحزب الدعوة، تختارهم وفقاً للولاءات الحزبية والطائفية".

وترى العراقية أن وراء عدم اتخاذ ائتلاف الوطني موقفا سلبيا من انفراد حزب المالكي أسباب طائفية، وتقول الجميلي "أنهم يفضلون انفراد الدعوة بالمناصب الرفيعة على التحالف مع العراقية".

وتشدد دولة القانون على أن العراقية تعاني من مشاكل داخلية حين تطرح التوازن، وتكشف عن كتابة ورقة بأسماء الوزارات التي ستعطى إلى السُنة والأخرى التي تعطى للشيعة خلال مفاوضات أربيل، ويبين السنيد "حتى هذا الأمر سبب إرباكا للعراقية وطالب أعضاء فيها بشمولهم في ورقة التحالف الوطني على اعتبار أنهم شيعة"، وسرعان ما تتراجع العراقية عن موقفها المدافع عن السنة إذ يؤكد رئيس الوفد المفاوض لها سلمان الجميلي "نقصد بالتوازن مناطقيا لا طائفيا".

اعتراف بالمحاصصة

إلى ذلك، تعترف دولة القانون بعدم وجود التوازن في بعض مفاصل الدولة، وان ما يقارب المئة وظيفة على المستويين المدني والعسكري بحاجة إلى إحداث تغييرات فيها عن طريق ملء الشواغر من خلال إحالة بعض موظفي الدرجات الخاصة إلى التقاعد، ويقول النائب عباس البياتي "نعمل لإحداث مساواة في الدرجات الخاصة أي من درجة مدير عام فأعلى، أما الدرجات الدنيا فلا يجوز الأمر كي لا نتجاوز على الكفاءات العلمية"، وفي كلام البياتي هذا إقرار بأن الاتفاق السياسي ينص على أن المناصب العليا تكون على أساس المحاصصة الطائفية بعيدا عن الكفاءات العلمية.

ويتابع البياتي في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "نحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى الغرض المنشود إليه من خلال اعتماد آليات إستراتيجية تحقق التوازن دون حصول خلل في النظام الإداري داخل مؤسسات الدولة والقضية ستأتي بثمارها مع استمرارية الأيام".

ويرى البياتي أن بديل العراقية عن التوازن والذي هو الأقاليم "ابتزاز للطرف الآخر"، ويلفت إلى أنه "لو كانت العراقية تفكر بالدستور لما تطرقت إلى الأقاليم التي تبنى على أساس طائفي، وبالتالي فأن الأمر لا يتعدى ورقة الضغط على دولة القانون في سبيل تحقيق مطالبها".

■ يطلب التحالف الكردستاني، من ائتلاف علاوي الكف عن النظر بصورة جزئية إلى التوازن، على اعتبار أن الكرد يعانون تهميشاً بالحكومة المحلية في نينوى

أنباء

مقتل امرأة عراقية على أيدي القوات السورية

■ أعلن مصدر امني عراقي في ساعات متأخرة من مساء الخميس الماضي وصول جثة امرأة عراقية إلى منفذ الوليد الحدودي، مع سوريا، قتلت بنيران القوات السورية.

ونقلت وكالة شينخوا عن المصدر قوله إن جثة امرأة عراقية قتلت بنيران قوات الأمن السورية الحكومية، وصلت إلى المعبر، مبينا أن المرأة في الأربعين من عمرها وهي من سكنة العاصمة بغداد، دون إعطاء المزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات السورية أغلقت قبل ثلاثة أيام معبر البوكمال الحدودي مع العراق بسبب العمليات العسكرية هناك.

بغداد تطلب تدخلاً أوروبياً في قضية المياه

■ طالب وزير العلوم والتكنولوجيا، عبد الكريم السامرائي خلال لقائه مع سفيرة الاتحاد الأوروبي، يانا هيباشكوف، بالتدخل لدى تركيا من اجل زيادة حصة العراق من المياه في نهري دجلة والفرات.

ولفت السامرائي إلى أن قيام إيران بقطع مصادر مياه نهر (الوند) بمدينة خانقين الحدودية ولد غضبا جماهيريا لدى أهالي المدينة.

وحذر وزير التكنولوجيا من مخاطر بيئية باتت تلوح في الأفق، ويحمل العراق، تركيا وسوريا وإيران، مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهار الداخلة إليه.

دعوة لشمول الدرجات الخاصة بالترشيق

■ طالب عزيز العكيلي شمول المستشارين والمدراء العامين والوكلاء بعملية الترشيق الوزاري.

وقال العكيلي "إن هناك أموراً كثيرة يجب على رئيس الوزراء أن يوضحها لمجلس النواب والشعب".

وأضاف أن الترشيق المبدئي الذي سيشمل (١٤) وزارة، سيمنح الوزير حقوقه التقاعدية كافة والحماية والسكن والعجلات وغيرها من النثريات.

وأشار إلى أن عملية الترشيق لم تكن إلا دعاية إعلامية أكثر مما هي حقيقية لخدمة المواطن، مطالبا أن يشمل الترشيق الرئاسات الثلاث وهيئة المستشارين والمدراء العامين والوكلاء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون